تقرير مشترك عن الجولة الرابعة من المفاوضات حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق بين تونس والاتحاد الأوروبي

تونس 29 أفريل - 03 ماي 2019

انعقدت خلال الفترة الممتدة من 29 أفريل الى 03 ماي 2019 فعاليات الجولة الرابعة من المفاوضات بين تونس والاتحاد الأوروبي حول مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق في جو ودي وبناء.

وقد ناقش مختلف بنود مشروع الاتفاقية حوالي ثلاثون مفاوضا من كل جانب مقسمين على ما يقارب اثنا عشر فريق عمل حسب محاور المشروع كما تم على هامش هذه الجولة من المفاوضات تنظيم لقاء تشاوري مع مكونات المجتمع المدني.

وقد أكد العديد من ممثلي المجتمع المدني، خلال هذا اللقاء، على أهمية أن يتم التشاور معهم خلال مسار المفاوضات وعلى ضرورة تبني جملة من المبادئ المتعلقة بالتفاوت في اتخاذ الالتزامات و التدرج وكذلك على أهمية توفير الدعم الفني والمالي لتنفيذ كل الالتزامات.

وقد ابدى المفاوضون تفاعلا كبيرا بخصوص العديد من المقترحات المطروحة وخاصة تلك التي تتعلق بمبدأ الشفافية والذي يتعين التقيد به خلال مسار ومبدأ التفاوت في اتخاذ الالتزامات وتطبيقه في مختلف قطاعات الاتفاقية فضلا عن التحرير المتبادل و الطابع الانتقائي والتدريجي في مجال تقريب التشاريع وأهمية الدعم الذي سيقدمه الاتحاد الأوروبي لتأهيل القطاعات الحيوية وتحسين القدرة التنافسية للصادرات التونسية من ناحية أخرى.

كما جدد الجانب التونسي دعوته إلى اتخاذ إجراءات وتدابير عاجلة للقطاعات الاستراتيجية في تونس مثل زيت الزيتون والنسيج وعدة قطاعات أخرى.

و أفاد الجانب الأوروبي بأنه سيتم التطرق إلى المسائل ذات الصلة بنفاذ المنتوجات الفلاحية في إطار مشروع اتفاق "الأليكا".

كما أكد المشاركون على جملة من النقاط تتعلق أساسا بتنقل مسدي الخدمات والأدوية والخدمات العامة مثل الخدمات الصحية.

وقد أفاد الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمسألة التأشيرة أن التفاوض بشأنها يتم في إطار الاتفاق حول تسهيل التأشيرة وذلك بالتوازي مع مسار التفاوض حول مشروع إتفاق الأليكا ولكن بصفة منفصلة باعتبار اختلاف الأطر القانونية التي يخضعان لها ,وستمكن هذه المقاربة من ضمان الترابط بخصوص الالتزامات التي ستنبثق عن هاتين الإتفاقيتين ويقترح الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد تبسيط إجراءات منح التأشيرة لمسدي الخدمات بما في ذلك عبر تبسيط الوثائق المستوجب تقديمها في الغرض.

هذا وتم نشر التقرير عن فعاليات اللقاء مع مكونات المجتمع المدني على موقع الواب الخاص باتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق www.aleca.tn .

وبخصوص المرحلة المقبلة ،اتفق الطرفان على الخطوات التالية:

- مواصلة النقاش حول المواضيع التقنية الممكنة ، بما في ذلك تنظيم اجتماعات بين الخبراء المعنيين من الجانبين في لقاءات ما بين الدورات.
- عقد جولة خامسة من المفاوضات ،إن أمكن، قبل نهاية سنة 2019 على أقصى تقدير.
- عقد اجتماع مقبل بخصوص الترابط بين مفاوضات اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق والمفاوضات حول التنقل وذلك بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء.

المفاوضات حسب المحاور

- **النفاذ الى الأسواق – الفلاحة والصيد البحري**

واصل الطرفان نقاشهما حول المعايير التفاوضية لتحرير المبادلات الفلاحية حيث تم التطرق إلى طرق تجسيم مبدأي التفاوت في إتخاذ الإلتزامات والتدرج، فضلا عن التعريفات، الجمركية وكذلك السياسات الداخلية لدعم القطاع الفلاحي مع مراعاة الفوارق التنموية الاقتصادية بين الطرفين.

- **الاجراءات الصحية والصحة النباتية**

واصل الطرفان نقاشهما حول بنود المحور الخاص بالإجراءات الصحية والصحة النباتية بهدف تحديد النقاط التي تستوجب مراجعة أو توضيح أو إعادة صياغة وخاصة المتعلقة بإعادة صياغة الأهداف والتعريفات وتقريب التشاريع، آليات الدعم والمساندة من قبل الاتحاد الأوروبي والاعتراف بأهمية المسألة المتعلقة بالإجراءات الصحية والصحة النباتية وبالظروف الجهوية لبلوغ مختلف أوجه التكافؤ، والحماية. وقد أكد الجانب التونسي في هذا الاطار على أهمية الدعم والمساندة الأوروبية وضرورة تركيز إجراءات مصاحبة ومساندة لتحقيق التقارب التشريعي في مجال الاجراءات الصحية والصحة النباتية. كما تم التأكيد على أن الجانب التونسي سيتولى اختيار قطاعات ذات الأولوية والمعنية بالتقريب التشريعي بصفة تدريجية، وذلك على ضوء نتائج دراسة تحليل الفوارق وتقييم الإنعكاسات في مجال الإجراءات الصحية والصحة النباتية والمنجزة حديثًا.

- **المنافسة**

استعرض كلا الطرفين المقتضيات الخاصة بهذا المحور بهدف تقريب المواقف حول بعض المسائل التي يمكن التوصل بشأنها الى اتفاق على غرار البنود التي تخص الشفافية والاستشارات واحتكارات الدولة، الشركات والمؤسسات العمومية والشركات المنتفعة من حقوق خاصة او تبادل المعلومات والتعاون حول الانفاذ والسرية. وسيتم لاحقا النقاش حول

بعض البنود الأخرى وخاصة المتعلقة بتسوية النزاعات والعلاقة مع المنظمة العالمية للتجارة و التنفيذ وذلك على ضوء تقدم الدراسة حول تحليل تحليل الفوارق في مجال المنافسة والتي هي بصدد الإنجاز.

- **الحواجز الفنية للتجارة**

تناقش الطرفان التونسي والأوروبي بخصوص أحكام المحور الخاص بالحواجز الفنية للتجارة ضمن مشروع اتفاق " الأليكا" وتطرقا إلى الترابط بين مقتضيات هذا المحور وأحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية في هذا المجال وكذلك مدى تناغم هذا المحور مع مقتضيات مشروع اتفاق تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية (l'ACAA ("Agreement on Conformity Assessment and Acceptance")). وقد اتفق الطرفان على مواصلة النقاش حول بعض الحواجز الخصوصيةbarrières specifiques . كما تقدم الجانب التونسي في هذا الإطار بمقترحات حول بعض بنود هذا المحور وأكد على ضرورة توفير الدعم الملائم حتى يتسنى تنفيذ الالتزامات التي سيتم تضمينها في هذا المحور. كما تمت مناقشة الملحق حول العربات ذات المحرك.

- **آليات الدفاع التجاري**

واصل الطرفان النقاش بخصوص هذا المحور . ويمكن التوصل إلى تقريب وجهات النظر حول المسائل ولا سيما المتعلقة بمقاومة الإغراق والدعم، فضلا عن إرساء حوار حول آليات الدفاع التجاري. كما اتفق الطرفان على مواصلة النقاش حول البنود المتعلقة بالإجراءات الحمائية العامة والثنائية والخاصة بالمبادلات الفلاحية.

- **التجارة والتنمية المستدامة**

اتفق الطرفان على إعتماد النص المشترك الذي تمت مناقشته خلال الجولة السابقة. وتقدم الجانب التونسي بخصوص هذا المحوربـمقترحات إضافية و من جهته ،قدم الاتحاد الأوروبي أحكاما محينة تهم الهياكل المؤسساتية. هذا وتحتاج بعض الأحكام إجراء المزيد من النقاشات

وخاصة تلك المتعلقة بالحفاظ على مستوى الحماية وبالتعاون في ميدان نقل التكنولوجيات النظيفة والعلامات البيئية. كما تبادل الطرفان التوضيحات الإضافية حول المقتضيات الخاصة بالصيد البحري وأبديا اهتماما مشتركا لتعزيز التعاون في الميادين المتصلة بالحوكمة البيئية وبمكافحة التغيرات المناخية، بسلاسل التزود المستدامة وبالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

- **المعاملة الوطنية والنفاذ الى السوق بالنسبة للسلع**

أحرز الجانبان تقدما ملحوظا بخصوص مختلف مقتضيات المحور المقترح مثل تلك المتعلقة بالرسوم والقيمة الديوانية وعلامة المنشأ. وتم تسجيل اختلاف في وجهات النظر بشأن المقتضيات الخاصة بالبضائع التي تم إصلاحها او التي تمت إعادة تصنيعها. وقد أبدت تونس تحفظا حول المقترح الأوروبي بتخصيص محور يتعلق ب"المعاملة الوطنية والنفاذ الى السوق بالنسبة للسلع " وخاصة أن أغلب أحكام هذا المحور قد سبق وأن نصت عليها أحكام اتفاقية الشراكة آو الاتفاقية العامة حول الرسوم الجمركية والتجارة GATT او تم تضمينها في أحد المحاور الأخرى لمشروع إتفاق "الأليكا".

- **المؤسسات الصغرى والمتوسطة**

إستعرض كل من الطرف التونسي ونظيره الأوروبي مقترحاته الخاصة بمحور " المؤسسات الصغرى والمتوسطة". وقد أكد الجانب التونسي على المزايا والفرص التي يتعين أن تتيحها مقتضيات هذا المحور في المستقبل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بتونس وخاصة فيما يتعلق بتطوير تنافسية المؤسسات بما في ذلك من خلال تطوير الابتكار وعولمة المؤسسات والنفاذ الى المعلومة.

- **الملكية الفكرية**

واصل الطرفان النقاشات التقنية حول مختلف أحكام المحور كما تم تسجيل تطور واضح بخصوص المؤشرات الجغرافية التي يمكن التوصل إلى إتفاق بشأنها. وطلبت تونس آن يتم تأجيل النظر في المسائل التي تتعلق بأسرار الأعمال والتي تتطلب مزيدا من الوقت للتعمق بشأنها ولا سيما على ضوء التوجيهات الأوروبية من قبل الدول الأعضاء. كما خص النقاش مسألة تمديد فترة الحماية التي تستوجبها براءات الاختراع على الأدوية والتي تعد من أهم نقاط الخلاف ضمن هذا المحور.

- **الصفقات العمومية**

يعد النقاش بخصوص محور الصفقات العمومية معقدا و قد أوضح كل طرف موقفه دون التوصل الى نص موحد. حيث أثار الجانب التونسي مسائل أفقية لها صلة بمحور الصفقات العمومية تخص أساسا مسألة التنقل والاعتراف المتبادل بالشهائد والكفاءات.

و تقدم الطرف التونسي بمقترح نص حول محور " الصفقات العمومية " يجعل من التحرير المتبادل والتدريجي هدفا يمكن تحقيقه من خلال تكثيف التعاون بين الجانبين.

وقد أكد الطرف التونسي على أهمية التعاون لإنجاح عملية التقريب التشريعي ولا سيما فيما يخص الفوارق التي خلصت لها دراسة تحليل الفوارق وتقييم الانعكاسات في هذا القطاع وهي تعد فوارق بسيطة وكذلك لتحديد مجالات تطبيق الصفقات العمومية المراد تحريرها. كما شمل المقترح التونسي إمكانية اعتماد تدابير إنتقالية. أما الجانب الأوروبي فقد أكد على ضرورة التوافق مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة العالمية.

- **الطاقة**

واصل الطرفان النقاش حول مشروع النص المقدم خلال الجولة السابقة للتفاوض، وسجلت النقاشات تقدما بخصوص المسائل المتعلقة بعبور المنتجات الطاقية وتحجير إعتماد أسعار ثنائية. ولا تزال هنالك مسائل يتوجب حلها وتتعلق باحتكار الدولة عند التصدير والتشريع الخاص بتعديل الأسعار المحلية.

- **تسهيل الاجراءات الديوانية**

كان النقاش حول تسهيل الاجراءات الديوانية والتبادل التجاري واعدا. فقد توصل الطرفان الى احكام مشتركة حول عدة نقاط منها تحديد معلوم الديوانة، العلاقة مع مجال الأعمال، التعاون الجمركي. و ستتواصل النقاشات خلال الفترة المقبلة حول التقريب التشريعي التدريجي في المجال الجمركي .

- **تجارة الخدمات وتحرير الاستثمارات**

واصل الطرفان نقاش مشروع النص الخاص بمحور" تجارة الخدمات وتحرير الإستثمار"على ضوء نتائج الاستشارات الداخلية الأخيرة من ضمنها المشاورات بما في ذلك مع المجتمع المدني. وقد انتهى الجانبان الى تحديد النقاط التي تتقارب حولها المواقف التقنية والنقاط التي تستوجب المزيد من التفاوض.

احكام عامة: واصل الطرفان النقاش حول الفصول المتعلقة بـالأهداف ومجالات التنفيذ" و"التعريفات". وسيتواصل النقاش بخصوص بعض التعريفات والأهداف،

خدمات عبر الحدود: استعرض الطرفان الأحكام الخاصة بالخدمات عبر الحدود المستوحاة إلى حد كبير من الاتفاق العام حول تجارة الخدمات في المنظمة العالمية للتجارة ، والتي يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها خاصة فيما يتعلق بمبادئ النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية. وقد اتفق الطرفان على مواصلة النقاش حول إمكانية التنصيص على آليات لتفادي الاضطرابات الحادة في قطاع معين.

تحرير الاستثمار: ناقش الطرفان مسألة التداخل بين اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق وبين اتفاق حماية الاستثمار وحول إمكانية تقسيم الأحكام بين هاذين الاتفاقين. و اقترح الطرف التونسي إعتماد مقاربة "القائمة الايجابية" لصياغة قائمة الالتزامات الخاصة بتحرير الاستثمار. كما ناقش الطرفان مسألة تفصيل النتائج "Prescriptions des resultats"

واقترح الجانب التونسي الإقتصار على القائمة الملحقة بالاتفاقية حول التدابير الخاصة بالاستثمار والمتصلة بالتجارة (المنظمة العالمية للتجارة).

إسداء الخدمات عبر التنقل الوقتي للاشخاص الطبيعيين لأهداف مهنية (النمط الرابع)

جدد الجانب التونسي تمسكه بموقفه بخصوص إعتبار مسألة تنقل مسدي الخدمات مسألة اقتصادية لتحقيق العدالة الاقتصادية. وقد تمحور النقاش حول حذف التأشيرة، آليات منح تراخيص العمل ومعادلة الشهائد والكفاءات . وأشار الطرف الأوروبي إلى أن النقاش حول التأشيرة جاري الآن ضمن التفاوض حول اتفاق تسهيل التأشيرات وأنه لا يمكن التفاوض حولها ضمن اتفاق آخر وأكد أنه تم ترسيخ هذا التمشي ضمن مختلف الإتفاقيات سواء منها الثنائية أو متعددة الأطراف التي تم التوقيع عليها مع مختلف الشركاء الاقتصاديين على المستوى العالمي بما في ذلك في إطار المنظمة العالمية للتجارة. كما تناول النقاش الترابط بين المسائل المتعلقة بمعادلة الشهائد العلمية والكفاءات والتنقل.

خدمات الاتصالات: تعهد الطرفان بمراجعة النص على ضوء تنقيح القانون التونسي حول "المجلة الرقمية". وقد أفضى النقاش الى تحديد الأحكام التي يمكن لكلا الطرفين أن يتفقا حولها وهي أساسا الأحكام الخاصة بمجال التطبيق وبنظام التراخيص للأنشطة الاقتصادية. كما اتفق الطرفان على مواصلة النقاش فيما يخص أحكام النفاذ واستعمال الشبكات، مبادئ التنافس بين المزودين الرئيسيين وكذلك التداخل بين أهم المزودين، الخدمات الدولية واستعمال نفس الرقم على أكثر من مزود خدمات واقتناء الأجانب للأسهم.

الخدمات المالية: اتفق الطرفان على المسائل التقنية مثل التعريفات و المعايير الدولية و الهيئات التعديلية المستقلة. كما تم التأكيد على ضرورة مواصلة المشاورات بخصوص المسائل ذات الصلة بـالخدمات المالية الجديدة ومنظومات الدفع والتعويض وكذلك مجال التطبيق.

- **الترابط بين المفاوضات حول التنقل و المفاوضات حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق**

أكد الطرف التونسي على أهمية الترابط بين مسألتي التفاوض حول التنقل والتفاوض حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق. وأصر الجانب التونسي على إيجاد منهجية تفاوض تفضي الى نتائج حقيقية وملموسة بخصوص تنقل مسدي الخدمات. وأعرب الجانب الأوروبي عن استعداده لتنظيم اجتماع بخصوص الترابط بين المسألتين يحضره البلدان الأعضاء.

- **التجارة الرقمية**

حدد الطرفان الأحكام التي يمكن التوصل إلى إتفاق بشأنها والتي تخص أساسا الاستثناءات والتعريفات وعدم فرض تراخيص مسبقة وتحويل رمز المصدر والتعاون في المجال التشريعي. كما تعهد الطرفان بمواصلة النقاش حول النقاط التالية: تدفق المعطيات، حماية المعطيات الشخصية، الرسوم الديوانية، التحويلات الرقمية، منع التراخيص المسبقة، إتمام العقود حسب الصيغة الكترونية وكذلك الأحكام الإضافية الخاصة بالتعاون.

- **حماية الاستثمارات**

شرع الطرفان في نقاش نص الاتفاقية حول حماية الاستثمارات، وقد أشار الطرف التونسي الى نقاط التلاقي بين مشروع هذا الاتفاق و اتفاقيات الاستثمار الثنائية البالغ عددها 19 الموقعة مع البلدان الأعضاء وكذلك اتفاق الشراكة . وتناول الأعضاء المقتضيات المتعلقة بالتعريفات. وتواصل التفاوض في مرحلة ثانية حول بعض العناصر التي تحتاج مزيدا من النقاش.

- **التعاون وآليات الدعم**

بطلب من الطرف التونسي تم تخصيص حصة من المفاوضات حول التعاون وآليات الدعم الأوروبية. حيث قدم الطرف الأوروبي آليات الدعم الأوروبية وبرامج التعاون التي يدعمها في مختلف ميادين التعاون التي تهم اتفاق التبادل الشامل الحر والمعمق. كما أكد الطرف الأوروبي على أهمية الدعم المالي الذي تم منحه للجانب التونسي منذ 2011 والمتمثل في مضاعفة الدعم المالي الفني والالتزام بتقديم هبات تقدر ب300 مليون أورو سنويا منذ سنة 2017.).

و تطرق الطرف التونسي إلى الصعوبات التي حالت ودون الإستغلال التام لهذه الموارد وأكد على ضرورة تطوير المزيد من برامج الدعم التي يمكن أن تستجيب لمختلف الحاجيات والمتطلبات المرتبطة بتنفيذ اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق كما دعا الطرف الأوروبي للتفكير في اشكال أخرى للدعم تكون أكثر ملائمة فضلا عن ضرورة الرفع من حجم الدعم المالي بما يضمن إنجاح تنفيذ اتفاق الأليكا. كما قام الطرف التونسي بتقديم مقترح لمحور جديد بعنوان "التعاون وأليات الدعم".